

مجلة عالم الغد

دراسات بغداديّة حول القوميّة العربيّة

مجموعة مقالات مجلة عالم الغد البغدادية لشهري فيفري ومارس 1945

- وعينا القومي
- خصائصنا القومية
- التربية القومية
- قوميتنا والعدل الإقتصادي
- قوميتنا والإقتصاد المنظم







وعينا القومي(*)

هيئة تحرير مجلة عالم الغد

مر دهر من الزمن الطويل على الأمة العربية وهي في سبات عميق، لا تكاد تحس بأن العالم من حولها يتغير، والأمم تنمو وتتطور، وجموع البشرية تركض نحو الحضارة للحصول على أوفر حظ منها وأعظم قسط. ثم بدأت نفوس أحرار من العرب تتحفز وعيونهم تتفتح هنا وهناك على أصوات انفجارات بعض الأحداث العالمية، ودوي انتشار الحركات القومية في أمم أوروبا، ولا سيما دول البلقان، وفي بعض دول الشرق ولا سيما تركيا، تيقظت هذه النفوس وتفتّحت هذه العيون، وإذا هم بأمتهم العربية ذات المجد التليد والعز القديم، مفككة الأجزاء من وجهة خارجية مقطعة الأوصال، وإذا أمة الحضارة والمدنية قد أصبحت في داخليتها فقيرة، جاهلة، مريضة، لا تذوق من العيش إلا أشظفه، ولا تطعم من الحياة إلا أخشن ما فيها وأتعسه، تيقظت نفوس الأحرار من العرب، وتفتحت عيونهم وإذا هم بظلام حالك يطبق على الأمة العربية من كل جانب إلا ما كمن في القلوب من نور لا ينطفىء؛ وفي النفوس من نخوة وتضحية وأريحية هي سر بقاء الأمة وخلودها، وإذا هي بإزاء مأساتين مروعتين: مأساة وضعها الخارجي ومأساة وضعها الداخلي، تكفي كل واحدة منها أن تبعث في أقوى القلوب إيماناً بالجهاد الهلع والفزع، وتورث الأسف والأسى في أشد النفوس بعداً عن الحزن واليأس.

كانت أحاسيس رقيقة متنوعة، وذلك شأن كل حركة في بدايتها، ثم أصوات ناعمة كأنها الهمس تتصاعد من أعماق القلوب تنادي العرب نداءً لطيفاً تارة، وعنيفاً تارة أخرى بأن لا بد من إنهاض الأمة العربية من كبوتها، وإيقاظها من سباتها. ثم مرّ دور كان فيه العمل في سبيل نهضة الأمة وضمان مستقبلها من قبيل الأماني والآمال التي تمرّ بالخاطر مرور الحلم العذب اللطيف. ثم بدأ الحلم ينكشف والمهمة تستبين، والهواجس تتثبت، والمشاعر

(*) نشر في: عالم الغد (بغداد)، السنة ١، العدد ٢ (١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥)، ص ١ ـ ٢.

والأحاسيس تنجلي، والأماني والآمال تتفتح، ثم أصبحت فكرة، ثم استحالت إلى عقيدة، ثم إلى عمل منظم وجهاد مستمر.

نعم كان عملاً منظماً، وسلسلة من الجهاد لا تنقطع، كانت وفود ومؤتمرات، وكانت جمعيات سرية وعلنية، وكانت خطط ومقررات، ثم كانت الحرب العالمية الأولى، وكانت الأمة العربية بأسرها بجانب الديمقراطية والحلفاء، ثم كانت مأساة «السفاح»! وكان قتل وصلب وتشريد، ثم معارك وحروب، وانتصارات وانكسارات، ودماء وتضحيات، ثم كان وعد قاطع للأمة العربية باستقلالها ووحدتها، ثم معاهدة سايكس - بيكو السرية وتصريح بلفور، وإذا بعض الأماني تتحطم، وجانب من الآمال ينهار، ثم استئناف للجهاد والتضحيات: فثورة في العراق، وثورات في سوريا وفلسطين وشمال أفريقيا، وكلها تكشف عن قوة الأمة العربية ومناعتها، وعن حبها للحرية والاستقلال.

ثم انفجرت الحرب العالمية الثانية، وقد أخذت العرب على حين غرّة، فتركتهم حيارى مدهوشين إلى حين، ثم استئناف للجهاد، وتحفز إلى العمل لتحقيق ما كان يعدّ سابقاً أماني وآمالاً، فكانت دعوات ومشاورات، ومؤتمرات للأطباء والمحامين وللنساء العربيات، ثم تكللت هذه جميعها باجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاتحاد العربي لاقتطاف الثمرات من مراحل الجهاد الطويلة، والتضحيات الغاليات الجسيمات، إذ لا بد للجهاد من ثمرة وللتضحيات من نتيجة.

وكان أهم ما يميز كفاحنا القومي وعي قومي يعمّ البلدان العربية من أقصاها إلى أقصاها، وعي يتمثل في كل حركة من حركاتهم، وخطوة من خطى جهادهم، وعي لا يريد أن يقتصر على فئات دون غيرها، بل يريد أن يكون عاماً وشاملاً ينفذ إلى أعماق قلوب الجماهير، ويرسخ في نفوسهم فيكون الجهاد في سبيل الحياة، جهاداً شعبياً من حق كل الأفراد والطبقات على حد سواء، وكان هذا الوعي القومي يتجه اتجاهين: اتجاهاً داخلياً يستهدف إصلاح الوضع الداخلي في كل قطر من أقطار العروبة، وآخر خارجياً يبتغي جمع أقطار العروبة على شيء من الوحدة أو الاتحاد.

أما الوعي القومي في الداخل فكان ولا يزال يفرض على كل عربي أن يحمل بين جنبيه ما نسميه النفس المجاهدة، هذه النفس العزيزة التي لا ترضى بالذل ولا تقبل الضيم، هذه النفس الكريمة السخية التي لا تكتفي بمظاهر المدنية الغربية وقشورها، هذه النفس التي تطلب العلم الحقيقي الذي يغيّر ما في أنفسنا ويغيّر حياتنا من البداوة إلى الحضارة، إلى الحياة الزراعية الراقية والصناعية المتقدمة، ويعلّمنا طرق البحث والتنقيب، ويحلّينا بأخلاق العلماء وتواضعهم وسعيهم إلى العدل والحق، هذه النفس التواقة إلى الحرية، وإلى الحياة الدستورية، وإلى الوثوب على أنظمة الحكم الجائرة، والتعلق بالديمقراطية الحقة، هذه النفس التي تريد للفرد العربي، إلى جانب حرياته الدستورية، ضماناً اجتماعياً واقتصادياً، تريد رفع مستوى العيش، وضمان حد أدنى لمستوى المعيشة، هذه النفس التي تريد الاهتمام برجل الشارع ليس في تحقيق حياته المادية وحسب، بل في الاهتمام بحياته المعنوية وبمثله العليا:



بصدقه وعفته ونزاهته وصراحته واستقامته وبكل ما يكون الفضيلة التي تدفع بالانسان دوما لتحقيق انسانيته، هذه النفس الصابرة المجاهدة التي تريد أن تبعث الشعب خلقاً جديداً جديراً وخليقاً بحقه في الحرية والمساواة والاستقلال والاتحاد.

وأما وعينا القومي في اتجاهه الخارجي، فيفرض على كل عربي أن يدرك، بل يؤمن، أن الأمة العربية أمة واحدة، وأن يشعر أن هذه هي حقيقة واقعية لا شك فيها ولا لبس ولا إبهام، وما الحدود الجغرافية التي تفصل بين البلدان العربية إلا حدود وهمية مفتعلة، تريد بها السياسة تفريق الشقيق عن شقيقه، وإننا إن نشدنا الوحدة أو الاتحاد، فإن ذلك أحد حقوقنا الطبيعية في الحياة، وينسجم مع الاتجاه العالمي الذي يستهدف تكتيل الأمم المتجاورة وإن لم تكن من أصل واحد، ولأنه ضروري للسلم وللتوازن الدولي.

ويفرض علينا وعينا القومي أن ندرك ونؤمن أن من مصلحتنا أن نكون بجانب الديمقراطية في هذه الحرب، كما كنا عليه في الحرب العالمية الأولى، ذلك لأن الأمة العربية، وهي تريد أن تساهم في بناء عالم الغد، ترى أن انتصار الديمقراطية الحق وفوزها، هو انتصار لحريتها واستقلالها واتحادها، وهي ترجو عند انتصارها أن تعم مبادئها: مبادىء الحرية والمساواة والمحافظة على حرمة الإنسان وكرامته، مبادىء محاربة العوز والفاقة، واستغلال الشعب أو الأفراد بعضهم لبعض، نعني أن تعم هذه المبادىء العالم قاطبة، والأمم والأجناس على اختلافها من دون تمييز ولا تفريق، فلن تكون من حظ الأمم الكبيرة دون الصغيرة، ولا من نصيب دول أوروبا دون دول الشرق.

والأمة العربية ـ وهي التي يفرض عليها وعيها القومي أن تجمع شملها وتلم شعثها كجزء من المجموعة البشرية ـ ترى في انتصار الديمقراطية ما يساعدها على أن تبعد عن قوميتها كل حركة صهيونية وغيرها من الحركات التي تعدّها خطراً على كيانها ومستقبلها، وتنافي أهداف الديمقراطية وسمو مبادئها.

إن وعينا القومي هذا يُكسبنا قوة ومناعة على التفكك الاجتماعي والسياسي، ويبعث فينا الإيمان والعمل على أن نحيا مرفّهين أحراراً، مستقلين متحدين.

خصائصنا القومية(*)

هيئة تحرير مجلة عالم الغد

أثرت في الأمة العربية في عصرنا هذا ثورة فكرية، غيرت بعض معتقداتها وتقاليدها، وتركت وراءها أزمة سياسية واقتصادية وخلقية ما زلنا نحسها في سيرتنا الاجتماعية. وظهرت بعد ذلك مذاهب اقتصادية ونزعات سياسية وحركات اجتماعية لا عهد لنا بها من قبل. وكان

(*) نشر في: عالم الغد (بغداد)، السنة ١، العدد ٤ (١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥)، ص ١ ـ ٢.

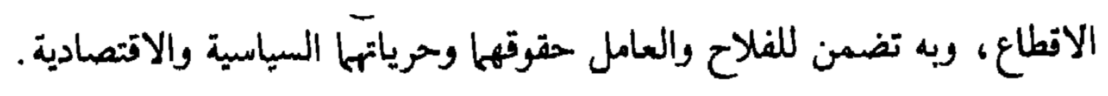
من بين هذه الحركات تحسس بعض أبناء الأمة العربية بشخصيتها، وشعورهم بمقوماتها. وقد بدأ هذا التحسس يتخذ أشكالاً شتى وصوراً مختلفة، ويظهر في أمكنة متباعدة أو متقاربة، وفي أزمان متفاوتة؛ حتى إذا اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية انقلب التحسس شعوراً، والشعور وعياً. فكأن المرحلة الأولى من مراحل البعث العربي ـ وهي مرحلة الإعداد والتهيئة ـ قد انتهت وابتدأت المرحلة الثانية، وهي مرحلة البناء والتكوين.

إن هذا التحسس الذي انقلب شعوراً، والشعور الذي استحال وعياً، والوعي الذي صار خطة وانقلب جهاداً ما هو إلاّ تسلسل منطقي للحوادث التاريخية، ونمو طبيعي للنفس العربية، ونتيجة لازمة لانتشار الثقافة، لا يستطيع أحد صده ولا عرقلته ولا تجاهله. وهو فوق هذا مرحلة نهائية من مراحل تكوين الوجدان القومي. وليس أمام العرب اليوم ـ مهما كانت درجة وعيهم وطبيعة تفكيرهم ـ غير هذا الطريق، ولن يستطيعوا أن يتقمصوا غير هذه الروح. فهي حقيقة واقعية يدركها كل عربي مؤمن.

وليس من السهل تعريف القومية ـ والأمة العربية ترحل مرحلتها التاريخية التكوينية الخطيرة ـ تعريفاً جامعاً مانعاً، تعريفاً سياسياً واقتصادياً تاماً، لأن القومية العربية نفسها تلاقي من صنوف المضاربات والمشاحنات والصعوبات شيئاً كثيراً، مما جعل سيرها وئيداً بطيئاً. وسببه أنها ابتليت بطائفة السواد الجاهل الأمي، الذي تريد أن ترفع القومية مستوى معيشته وتقضي على بداوته وجهالته، وطائفة الأقلية المتعلمة المتنافسة بينها. فلا الأولى تستطيع أن تطالب بحقها وتبسط آمالها وتصف آلامها، ولا الثانية ـ لتنوع ثقافتها وتعدّد اتجاهاتها وأهوائها وولائها ـ تقدر أن تبسط رأيها في القومية صريحاً واضحاً.

وإذ نحن نتكلم اليوم عن الحركة القومية وضرورة تحديدها، فإننا نستهدف من وراء ذلك شيئين: (١) الخروج بالنفس العربية من نطاقها الفردي الضيّق والسمو بها إلى الحدود الاجتماعية الانسانية الواسعة، و (٢) تنظيم الحياة العربية الجديدة على أسس اقتصادية شعبية تتفق هي وطبيعة الحياة الآلية المتبدلة. ومع هذا، نستطيع أن نقول إن القومية العربية هي يقظة الأمة العربية وتنبّهها وشعورها بجميع مقوماتها التاريخية واللغوية والعنصرية والخلقية المشتركة، وسلوكها مسلكاً واحداً في العمل المنظّم لتعيين مصيرها وبناء مجتمعها على قواعد اقتصادية جديدة. فهي حركة وعي وضم وبناء. وهاك أهم الخصائص القومية السياسية والاقتصادية:

١ ـ القومية العربية تطورية: فهي لا تتوسل في حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الطرق العسفية الجبارية، ولا الثائرة الدموية، وإنما تستعين بالأسلوب الديمقراطي في التطور الاجتماعي، هذا الأسلوب الذي يقوم على الوعي والتثقيف العام، والاقناع وتبادل الرأي. ولضمان تقدمها واستقرارها تلجأ إلى التشريع فتقره طريقة لعملها، به تقضي على


الاقطاع، وبه تضمن للفلاح والعامل حقوقهما وحرياتهما السياسية والاقتصادية.

٢ ـ القومية العربية تؤمن بالحرية: الإقناع والمشورة لا يعيشان إلّا في جو عبق بالحرية الفردية التي نعدّها اليوم من مستلزمات الحياة الجديدة ومن مقاييس الحكم الصالح. فالقومية العربية تريد أن تكفل للمواطن العربي جميع حرياته السياسية كاملة غير منقوصة. فلا تريد أن تقوده إلى اتباع أمر ينكره أو يأباه، تريده انساناً يشعر ويفكر ويختار ويعمل لنفسه، لا بهيمة تقاد فتعلف. وهي تعترف بالأقليات الفكرية وتحترمها، وتعطف على ذوي الأقليات العنصرية وتكتنفهم. وهي وإن قدست الحرية، وشعرت بضرورة تمتع مواطنيها بها، لا تريدها أن تكون حرية مطلقة، بل تستوجب أن تكون نسبية ضمن تحقيق المصلحة العامة.

٣ ـ القومية العربية تضامنية: التضامن الاجتماعي، لا كفاح الطبقات، أساس كل حركة اصلاحية. ففي الحالة الأولى تتوحد الجهود والقلوب والأفكار وتتوجه نحو خدمة المجتمع والأمة والدولة؛ وفي الحالة الثانية تتفرق الجهود، وتتباعد القلوب، وتتحارب الأفكار، ويحوم الفرد حول طبقته، ويناهض غيره من أبناء أمته ويضمر العداء لهم. فتبذر بذور الشقاق، وتؤجج نيران العداوة والبغضاء، ويوقع الأخ بأخيه، والقريب بقريبه، والصديق بصديقه، فتسود الفوضى ويعمّ الاضطراب وتدك قواعد السلم والاستقرار.

٤ ـ القومية العربية شعبية: وتفسير ذلك أن جميع الثروات الطبيعية ووسائل الانتاج الرئيسية يجب أن تكون ملكاً للدولة لا ملكاً للأفراد. ويجب أن تدار وتُستثمر لا لمصلحة طبقة معينة، وإنما لمصلحة الشعب العربي كله. فالاستغلال الذي هو نتيجة أزمة تمركز الثروة والقوة والجاه تأباه القومية وتناهضه. ولما كان مصدر الاستغلال في البلدان العربية منبعثاً من نظام الإقطاع الذي نما وترعرع في ظل نظام الأراضي، تطلّب القضاء على الاستغلال حلاً سريعاً لمشكلة الأراضي.

تلك هي أهم الخصائص التي يجب أن تمتاز بها القومية العربية حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها إلى الأمة العربية، وتضطلع بمسؤوليات الجيل الناشيء.

قوميتنا والعدل الاقتصادي(*)

هيئة تحرير مجلة عالم الغد

لما كانت عناصر الانتاج تتكون من الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم العلمي، لم نشك لحظة في أن العمل في نظرنا هو أهم هذه العناصر، وأعظمها خطورة في استثمار البلاد،

(*) نشر في: عالم الغد (بغداد)، السنة ١، العدد ٥ (١ شباط/ فبراير ١٩٤٥)، ص ١ ـ ٢.

وتكوين الثروات؛ فلولا العمل ما استطعنا استثمار الطبيعة وكنوزها، ولبقيت مطمورة مهملة من دون نفع ولا جدوى؛ ولولا تفاعل العمل والطبيعة ما استطعنا تكوين رؤوس الأموال الضخمة اللازمة لتقدم المدنية وتطور الحضارة. وكم من أمة غنية بمواردها الطبيعية فقيرة لعدم توافر الأيدي العاملة، أو لأن هذه الأيدي غير مدربة أو لأنه أُسيء استعمالها في استثمار هذه الموارد الذي كان يجب أن يكون استثماراً يعود بالنفع على المجموع. وكم من أمة فقيرة بمواردها الطبيعية فقراً نسبياً، ولكنها غنية؛ وذلك لأنها عرفت كيف تستثمر هذه الموارد بالأيدي العاملة المدربة المنتجة؛ فإذا كان للعمل مثل هذه المنزلة بين عناصر الانتاج، كان من الحق والعدل أن يكافأ على قدر هذه المنزلة الرفيعة، وبحسب هذه الحظوة المنيعة، ولما كان العمل اليوم اجتماعياً في عمليات الانتاج الرئيسة، فلا بد من أن يساهم المنتجون على قدر ما يبذلونه من جهود من التمتع بهذه الثروات وثمراتها، وليس من الحق والعدل والانصاف ألا يتمتع بها إلا فئات قليلة من الناس قد لا تمتاز عن سواها من الجماعات في المجتمع إلا بكونها تملك وسائل الانتاج الكبيرة: كالآلة والمعمل، أو الأرض والمصرف أو ما أشبه ذلك. ومن هنا كانت نظرة القومية العربية إلى اليد العاملة، زراعية كانت أو صناعية، نظرة من يراها أسس الأركان في نهضة الأمة وتقدمها، ولذلك كان لزاماً عليها رعايتها، والعناية بها، والترفيه عنها، ومكافحة البؤس أو الشقاء الذي يحيق بها وإعطاؤها نصيبها الكامل من الثروات التي تنتجها بكدها وعملها؛ فليس من القومية في شيء أن يبقى «القوم» جائعين مرضى جاهلين لا يعيشون إلا على هامش الحياة، ولا أن يبقى سواد الناس تهددهم الفاقة والعوز مع أنهم منابع الخيرات، وأساس تكوين الثروات؛ ليس من القومية في شيء أن لا ينعم بالحياة وأطايبها، وبالنعم ولذائذها، إلا أُناس قليلون ويبقى السواد لا يعيشون إلا في سواد القرون المظلمة، ووحشية الأزمنة العابرة لا في مدنية الأزمنة الغابرة. فهل من الإنسانية في شيء أن ينعم فرد ويشقى ألوف؟ فلذلك كانت القومية العربية لا ترى أنها حققت غرضاً شريفاً، أو استهدفت هدفاً نبيلاً، إن بقيت أكثرية الأمة على جهلها وبداوتها، وعلى بؤسها وشقائها من دون أن تتناولها يد التغيير والتطوير إلى ما هو الأحسن فالأحسن. فحقيقة النهضة العربية، إذن، تستند قبل كل شيء إلى نهضة ذوي أكثرية من الأمة، وترمي إلى تحرير الفرد العربي من القيود والأغلال التي يرسف فيها منذ قرون: بأن تحقق له عدلاً اقتصادياً يفرضه علينا اتجاه العالم الجديد، وتقتضيه منا تطورات المدنية الحديثة، ولذلك يسوقنا تحقيق هذا العدل إلى:

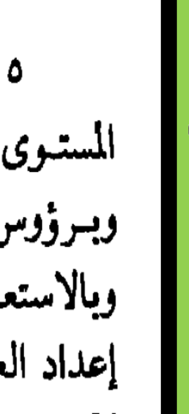
١ ـ أن نعدّ الناس كلهم متساوين، على أن لا يُفهم من ذلك أننا ندعو إلى المساواة الحسابية المطلقة، بل قد يختلف الناس في قابلياتهم الجسمية، أو كفاياتهم العقلية، ولكننا

نعتقد بضرورة منح الأفراد كافة بالتساوي الفرص لأن ينمي كل منهم مزاياه وقابلياته إلى أقصى حد ممكن من النمو دون أن يمنعه من ذلك ويعوقه عنه أي سبب من الأسباب التي تتعلق بالأصل أو بالثروة أو ما شابه ذلك من الأمور، التي أنشأها المحيط وأوجدتها البيئة؛ يجب أن يعطى كل فرد الفرصة لأن يساهم في أي عمل من الأعمال كغيره من بقية أفراد الشعب دون تمييز ولا محاباة: فلا يصح أن لا يوسّع المجال للعامل الموهوب أن يتسلم أعلى المناصب ويساهم في تحمُّل أعظم المسؤوليات، ولا يصح أن يبقى ابن العامل عاملاً دون أن يتمكن من ممارسة مواهبه في أن يحتل المكان اللائق به حسبما يبذله من جهد ويبرهن عنه من كفاية خلقية وقابلية ذهنية.

٢ ـ أن تعطى اليد العاملة، زراعية كانت أو صناعية، أجوراً تكفي أن تجعل الفرد يعيش وعائلته عيشة مرفهة، تتناسب وكرامة الإنسان، إذ ليس من المعقول أن لا تعطى هذه اليد إلا أزهد الأجور وأتفهها بحيث لا تكاد تسد الرمق، فلا يستطيع العامل بسببها إلا أن يولد عاملاً ويعيش عاملاً ويموت عاملاً، فلا يتمكن من أن يتخلص من متاعبه المادية التي تعرقل سبيل تحرره من كثير من القيود الاجتماعية والاقتصادية. أي اننا نسعى إلى رفع مستوى العيش من طريق زيادة الدخل الفردي.

٣ ـ ان نعدّ البطالة مرضاً اجتماعياً شائناً للهيئة الاجتماعية وأن نتخذ كل الوسائل للقضاء عليها، وأن نعدّ العمل حقاً من حقوق الفرد من جهة، وواجباً من واجبات الحكومة من جهة أخرى، وأن نلزم الحكومة بهذا الاعتبار أن تهيّىء العمل لكل فرد من أفراد الأمة: لأن العمل وسيلة أساسية في زيادة الدخل القومي العام والثروة الأهلية، وكل نقصان فيه يؤدي إلى نقصان هذه الثروة، مع أن كل زيادة فيه تؤدي إلى تنمية هذه الثروة وزيادتها، وإن لم تستطع الحكومة لسبب من الأسباب تهيئة هذا العمل فلا يمكن أن يترك الفرد وعائلته يتضورون جوعاً تحت أمر القدر وقساوة الحياة، بل لا بد لها من أن تهيّىء له مورداً يضمن له الحد الأدنى من مستوى العيش.

٤ ـ القومية العربية تتطلب مجتمعاً عربياً منسجماً: لا تفاوت كبيراً بين طبقاته، ولا فرق جسيماً بين أفراده؛ فلا غنى فاحشاً ولا فقراً مدقعاً، وهي لهذا تتطلب، كما قلنا، المحافظة على الحد الأدنى لمستوى المعيشة لا ينزل الفرد دونه، والمحافظة على الحد الأعلى من الدخل لا يرتفع الفرد فوقه؛ إذ إن ما يجمع بين أفراد الأمة العربية أو بين بني الإنسان من العوامل والصفات أكثر مما يفرّق بينها وإن في تقريب طبقات المجتمع من بعضها أو القضاء على فروق الطبقات الكبيرة مما يؤدي إلى نشر السلام والمحبة في هذا المجتمع ويضمن سلامته ويقضي على عوامل تناحره وقلقه.



٥ ـ لكي نقضي على البطالة، ونحافظ على الحد الأدنى لمستوى المعيشة، ونرفع هذا المستوى، ينبغي أن يستثمر العرب الوطن العربي زراعياً وصناعياً، ولخير العرب جمعاء، وبرؤوس أموال عربية نحصل عليها من طريق الإدخار القومي، والقروض الداخلية، وبالاستعانة بالخبرة العالمية والرأسمال الصديق إن كان ثمة حاجة إلى ذلك. ثم لا بد من إعداد العدة، قبل ذلك، لدراسة كنوز هذا الوطن وخيراته المطمورة دراسة علمية مفصّلة ليكون هذا الوطن وحدة اقتصادية تكمل أجزاؤه بعضها بعضاً، وليكون هذا الاستثمار دون ما تبذير وإسراف.

والقومية العربية، بعد، ترى أنه لا يمكن التمتع بالحريات الديمقراطية التي تريدها لكل فرد عربي ما لم تعش هذه الحريات في جو مشبع بالعدل الاقتصادي والضمانة الاجتماعية، أي ما لم يكن الفرد حراً من قيود الفاقة والعوز، وإلا فإن التمتع بها يكون تمتعاً نظرياً بعيداً عن الحقيقة والواقع، فيؤدي ذلك إلى أن يكون المجتمع العربي في بعده عن العدل الاقتصادي، بعيداً كل البعد عن المجتمع الذي يليق بعالم الغد.

التربية القومية(*)

هيئة تحرير مجلة عالم الغد

إن مجتمعاً تعمّه الأمية ويتفشى بين أفراده الجهل؛ إن مجتمعاً تبلغ الأمية فيه نحواً من تسعين بالمئة، ولا يوجد في مدارسه، حكومية كانت أو أهلية، إلاّ خمس العدد الذي يجب أن يكون فيها؛ إن مجتمعاً يعيش ذوو الأكثرية منه في اقطاعية القرون الوسطى ولا تعيش إلاّ فئة قليلة منه في ما يشبه مدنية القرن العشرين؛ إن مجتمعاً تكاد تُطمس خصائصه وتدرس معالمه وملامحه، فلم تعد تُعرف له حدود واضحة، أو تستبين منه ميزات وخلائق مجلوة رائعة؛ إن مجتمعاً لم يصبح، أكثر من أرض تضم مجموعات من المدن الصغيرة، والقرى الحقيرة، وبيوت من الشعر وضيعة، وأشتاتاً من ريفيين وبدو وحضر قد فرقت بينهم عوامل كثيرة، فتباينت طبقاته وتباعد أفراده، فلا شعور يقرب بينهم، ولا فكرة تعمهم فتوحدهم؛ إن مجتمعاً فقيراً مريضاً أمياً لا يقوم على أي أساس من أسس العدل الاجتماعي والانصاف الاقتصادي؛ إن مجتمعاً قد فسدت حياته بهذه الصورة، واضطربت أحواله على هذا النحو هو مجتمع أبعد ما يمكن أن يكون عن مفهوم المجتمع الحديث، وأبعد عن أن يكون مصدراً للسلطات ومقراً

(*) نشر في: عالم الغد (بغداد)، السنة ١، العدد ٦ (١٦ شباط/ فبراير ١٩٤٥)، ص ١ ـ ٢.

للسيادة، وأبعد عن أن يضطلع بالمسؤولية ويقوم بتأدية الرسالة، وهو، بعد، أهزل وأضعف من أن يكون الأساس الذي تقوم عليه دعائم أية دولة ديمقراطية عصرية.

ومن هنا كان أول ما تستهدفه تربيتنا القومية القضاء على الأمية، وجعل التعليم الزامياً، وتوسّلها بكل الوسائل لنشر التعليم في المدن وفي أقصى القرى والأرياف، وتعميمه على مختلف طبقات الشعب، وأن تجعل التعليم حقاً من حقوق الحياة؛ فلكل فرد أن يتمتع به بحسب قابلياته وكفايته من دون أن يحرم ذلك بسبب فقره أو بيئته؛ فلا نريد أن يحرم الفقير والفلاح من متابعة دراستهما في الجامعة لأن أولهما فقير وثانيهما فلاح يعيش في الريف، فلا يستطيع الدراسة وتحصيل الثقافة إلّا من يقدر على سد النفقات. نحن نريد إذن أن نعطي فرصة الدراسة بصورة متساوية لكل فرد من أفراد الأمة غنياً كان أو فقيراً، مدينياً كان أو قروياً؛ وإلّا نكن بهذا قد أفسدنا عملية التربية القومية ووجهناها إلى غير وجهتها الصحيحة، فتضحى عاملاً مؤيداً للفوارق الاجتماعية في مجتمعنا ومثبتاً لها، وعاملاً يزيد في بعد الشقة بين أفراد الشعب وبين طبقاته بدلاً من أن يكون عاملاً أساسياً في صهر الأمة وتنظيم صفوفها، وتحقيق وحدتها وانسجامها في نمط شعورها وطرز تفكيرها.

نحن، إذن، لا نريد إلزامية التعليم لمجرد نشر الثقافة كيفما كانت، بل نريد أن تكون هذه الثقافة التي نسعى إلى نشرها وتعميمها تستهدف قبل كل شيء آخر تكوين مجتمع يختلف كل الاختلاف عن المجتمع الذي نعيش فيه ونحس نواقصه؛ نستهدف إنشاء مجتمع منسجم واعٍ، مثقف مدرك، ولا نستطيع أن نكوّن مثل هذا المجتمع إن لم نستهدف أولاً، وقبل كل شيء، تربية فرد عربي يشعر أنه فرد حيّ له حريته وكرامته، ويحمل بين جنبيه ما سميناه «النفس العربية المجاهدة»، هذه النفس التي تتوخى نقاط القوة في الفرد العربي فتزيد في تغذيتها وتقويتها، وتتلمس مواطن الضعف فيها فتصلحها أو تقضي عليها، هذه النفس المجاهدة التي تريد من الفرد العربي أن يكون كريماً سمحاً، شهماً وفياً جريئاً، حليماً صبوراً قوي العزيمة متين الارادة، ثم تريد منه أن يكون محباً التعاون كارهاً الأنانية والاستئثار، محباً النظام، قد خرجت نفسه من حدودها الضيقة إلى الحدود الواسعة القومية، تطلب التعاون مع باقي القوميات التي تحترم قوميته على أسس ديمقراطية صحيحة، فيشعر أنه فرد ينتمي إلى مجتمع عربي، نامٍ متطور، يستمد مصلحته من مصلحة المجموع، وخيره ورفاهته يتوقفان على تحقيق خير أمته ورفاهتها.

ولا نستطيع أن نربّي هذا الفرد العربي إلّا إذا وضعت تربيتنا القومية على أسس راسخة من فلسفتنا القومية، هذه الفلسفة التي يجب أن تكون تعاونية ايجابية نامية متطورة تعتمد على الروح كما تعتمد على العلم، وتعتمد على العاطفة كما تعتمد على العقل، التي يجب أن تستند في أسسها إلى أخلاقنا وطباعنا وتاريخنا ولغتنا، وأن تكون مستمدة من أوضاعنا ومحيطنا، فتخلق لنا ما نسميه «الفكر العربي» الذي له خصائصه وميزاته، هذا الفكر الذي يريد التوليد



والإبداع، لا التقليد والاتباع، ولكنها وهي كذلك يجب أن تدرك أن الفكر العربي لا يمكن أن يكون إلاّ وليد البيئة وابن المحيط ونتاج الحياة العامة، كما لا يمكن أن يكون بمعزل عن الفكر العالمي. ولذلك كانت تربيتنا القومية توجب علينا مبدئياً أن نكفل للفكر العربي، مع حفاظه على خصائصه وميزاته، بمسايرة الفكر العالمي في تطوره ونموه وجدّته، لتستطيع الأمة العربية المساهمة في تحقيق خير الانسانية جمعاء.

ولا نستطيع في هذه الكلمة أن نبحث عن الوسائل التي يجب أن تتوسل بها التربية القومية لتحقيق أهدافها، فالمعلم والمدرسة والمنهج والصحافة والأحزاب والشعر والأدب والنحت والتصوير والموسيقي والاذاعة وما إلى ذلك من الأمور يجب أن توجّه كلها هذه الوجهة، ومع هذا لا نرى بدأ من أن نقول إن تربيتنا القومية تفرض على الأمة العربية في كل قطر من أقطارها توحيد مناهجها في أسسها القومية، وأن تضم هذه المناهج قواعد معينة مشتركة في أسس التربية القومية لتحقيق وعي عربي عام، وتكوين الفرد العربي بنفسه المجاهدة، وتحقيق خصائص الفكر العربي، والقضاء على النزعات الثقافية المتباينة التي نجدها منتشرة في مختلف بقاع الوطن العربي، هذه النزعات التي تظهر متلبسة بلباس الاقليمية الضيقة تارة أو الطائفية المتعصبة تارة أخرى، والتي تكوّنت من انعدام هذه التربية القومية، ومن انتشار مختلف الثقافات التي تستمد أصولها وأسسها من ثقافات متباينة دينية داعية (تبشيرية)، لاتينية أو سكسونية أو ما أشبه ذلك، مما أدى إلى تعدّد النزعات وتوليد النزاعات وتضارب الآراء وتنوع المذاهب والمعتقدات. ثم أدى إلى اضعاف الروح القومي، هذا الروح الذي من دونه لا يمكن أن ينشأ المجتمع العربي واعياً مثقفاً منسجماً، ولا يمكن أن ينشأ الجيل العربي، يعرف أفراده بعضهم بعضاً، ويحب الواحد الآخر، تحدوهم غايات متشابهة، ويتخلقون بالمثل المستمدة من تربية قومية واحدة، هذه المثل التي يجب أن يكون رائدها حرية الفرد العربي الاقتصادية والسياسية، واستقلال الوطن العربي واتحاده، والتعاون مع العالم على أسس ديمقراطية حقة.

قوميتنا والاقتصاد المنظم(*)

هيئة تحرير مجلة عالم الغد

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر نادى الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيكيون) أمثال آدم سميث، وريكاردو، ومالتوس، وجون ستيوارت مِل الانكليز، وجون باتيست ساي وفردريك باستيا الفرنسيين، وشارلز هنري كاري الأمريكي بمذهبهم المعروف بالمذهب

(*) نشر في: عالم الغد (بغداد)، السنة ١، العدد ٧ (١ آذار/ مارس ١٩٤٥)، ص ١ - ٢.

الحر، وهو المذهب الفردي الذي يقوم على سياسة إلقاء الحبل على الغارب، وترك الفرد يعمل كيفما يهوى ويشاء، ذلك المذهب الذي كان يعدّ حق الملكية الفردية حقاً مقدساً لا يجوز لأية سلطة كانت أن تنظر إليه بأنه وظيفة اجتماعية وأنه حق غير مطلق، والذي كان يعدّ المنفعة الشخصية المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وعامل الربح هو العامل المسيطر على عمليات الانتاج؛ ذلك المذهب الذي كان لا يرى أن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع تعارضاً ما، بل بينهما توافق وانسجام، فمنفعة الفرد هي منفعة الجماعة، والفرد في خدمته مصلحته الخاصة يقوم في الوقت نفسه بخدمة المصلحة العامة؛ والذي كان يرى أن يترك الفرد وشأنه في عمله من دون أن تتدخل الدولة في تنظيم هذه الشؤون وتوجيهها، وان الدولة كلما أرادت التدخل كان ذلك خروجاً منها على واجباتها الأساسية التي هي المحافظة على الأمن والدفاع الخارجي، وعاملاً في خنق الحرية، وتثبيط الهمم الفردية عن العمل، وداعياً إلى فتور النشاط الاقتصادي.

وبينما كان كثير من الكتّاب يعمل على نشر هذا المذهب وإذاعته، إذا بالحوادث تبرهن على أن تحقيق المنفعة الشخصية لا يعني تحقيق المصلحة العامة بل لا توافق ولا انسجام بينهما، فضلاً عن تضارب بينهما في كثير من الأحيان، أليس بين مصالح المقترض والمقرِض تعارض؟ وبين المنتج والمستهلك؟ والبائع والمشتري؟ أو بين المنتجين أنفسهم، أو المستهلكين أو غيرهم. وبينما كان هذا المذهب في أوج انتشاره، إذا ببعض الظواهر الاقتصادية في الربع الأول من القرن التاسع عشر تُكتشف شيئاً فشيئاً وتحمل معها مختلف الأدلة والبراهين على أنه لا يمكن أن يترك النشاط الاقتصادي يسير في سبيله الطبيعي وحده من دون تدخل ولا تنظيم؛ فتقدُّم الصناعة وانتشار الانتاج، وزيادة الارباح وتراكم الثروة وتركزها، ثم الانتاج للربح لا لسد الحاجة، ثم الافراط في الانتاج وحدوث الأزمات الاقتصادية، وإفلاس كثير من أرباب الصناعات، وحصول البطالة وانتشار الفقر. كل هذه وغيرها من الظواهر الاقتصادية كانت تتطلب التدخل بشكل من الأشكال، فكان مذهب التدخل، وكان أن أخذت به الدول بأقدار متفاوتة على اختلاف أنواعها: فمنهم من أخذ به بمقياس واسع، ومنهم من لم يأخذ به إلا بقدر يسير، ثم أخذت به روسيا في ثورتها الكبرى بصورة كلية شاملة فابتدعت ما أسمته بسياسة الاقتصاد المنظم الذي يستلزم أن يكون الانتاج لسد الحاجة لا للربح وأن يكون مماشياً لحاجة الاستهلاك فلا افراط في الانتاج ولا أزمات بطالة، وهو يقتضي وجود سلطة عامة مركزية تستهدف تنظيم الحياة الاقتصادية واستثمار موارد الدولة لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية تُضمن فيها مصلحة المجموع؛ أو هو أن تدير أمور الإنتاج سلطة مركزية، أو هو قرارات اقتصادية رئيسية تصدرها هيئة مركزية خبيرة تتعلق بكمية الانتاج ونوعه وكيف ينتج ومتى وأين، ولا تصدر هذه القرارات إلا بعد معرفة الحاجات



الأساسية للشعب وتوافر المواد الأولية لذلك.

وإذ كنا على أبواب نهضة زراعية وصناعية وتجارية وعمرانية لم تُرد أن تكون هذه النهضة وليدة الخطط المرتجلة، والقرارات السريعة المقتضبة، ولا حاملة طابع سياسة فردية، أو رغبات شخصية، بحيث إذا ذهب الفرد تُدفن، أو إذا استحبها تزدهر، نحن لا نريد أن تكون نهضتنا نهباً للاضطراب لا ترسم عن بصيرة ولا تسير إلا على أسس شخصية غير منظمة فنقع في الأخطاء والارتباكات التي وقع فيها غيرنا، بل نحن نريد أن نستفيد من تجارب الأمم فنتعظ بفشلها، ونتعلم من نجاحها. فإذا كانت الأمم الصناعية قد أخذت بمبدأ الاقتصاد المنظم فما أحوجنا نحن إلى الأخذ به وبلادنا بكر لما تزل محتاجة إلى تنظيم علمي، وخطة محكمة ثابتة لاستثمارها وإعمارها. وإننا نريد أن نأخذ به مع محافظتنا على مبدأ التشبث الفردي لاعتقادنا أننا لا يسعنا من دونه أن نحقق ما تفرضه علينا قوميتنا من أهداف اجتماعية واقتصادية، فلا يمكننا أن نقضي على البطالة ونستثمر الوطن العربي لخير العرب جمعاء، ولا يمكن أن نزيد في دخل الفرد وننمّي الدخل القومي، ولا يمكن أن نرفع مستوى المعيشة ونحافظ على حد أدنى لمستوى العيش، ولا يمكن أن نحقق انسجام المجتمع ونقضي على العوامل التي تؤدي إلى تكوين طبقات متباعدة متناحرة متنافرة، وكذلك لا يمكن أن نلحق بالأمم التي بلغت ذرى التقدم الصناعي والزراعي على قدر قابلياتنا، أو الأمم التي لم يكن حالها بأحسن منا منذ بضع سنوات. نعني لا يمكن كل هذا إن لم نأخذ بمبدأ الاقتصاد المنظم ليصبح في مقدور نهضتنا أن تطوي الزمن طياً، وتقفز قفزات سريعة باستمرار واطراد نحو تحقيق أغراضها الاقتصادية والاجتماعية، وإلا فإننا إن سرنا على خطة التسيُّب وترك الفرد يعمل ما يشاء، وتركنا الأمور تجري في مجراها الطبيعي لا نستطيع تحقيق أي هدف كان من أهداف نهضتنا التى نطمح إليها، ولوقعنا في المشاكل والصعوبات التى وقع فيها غيرنا، تلك التي لا يمكن الخروج منها إلا بعد تضحيات جسام نكون في غنى عنها إذا اتّبعنا الطريق السوي منذ البداية.

ولعل أول ما يفرضه علينا أخذنا بمبدأ الاقتصاد المنظم هو أن تستهدف الدولة، بعد تشكيل السلطة المركزية، إنهاض البلاد نهضة زراعية علمية راقية: بمعالجة مشكلة الأرض وإدخال الآلات الى المزارع، وتثقيف الفلاحين ثقافة زراعية حديثة؛ وتصنيع البلاد على مقياس واسع وبأقصى سرعة ممكنة. ولما كانت الزراعة عماد حياتنا، ومحور اقتصاداتنا، كان من الضروري أن تكون سياستنا تجاهها واضحة ثابتة، وكان واجباً أن تتجه نحو تحقيق الملكية الصغيرة والمتوسطة، والإكثار من المزارع الحكومية الكثيرة، وتشجيع الجمعيات التعاونية على استثمار الأراضي الحكومية، وتأسيس المصارف الزراعية لإمداد المزارعين الصغار



بالأموال اللازمة للاستثمار الزراعي حتى تستطيع الملكية الصغيرة أن تبقى آمنة مزدهرة، وإلا ذهبت طعمة للمتمولين.

وأما تصنيع البلاد، فيجب أن يكون هدفنا الأكبر، فإننا مهما حاولنا بعث الزراعة نشطة قوية لا يمكن أن نزيد في دخل الفرد زيادة حقيقية، الاّ من طريق نهضة صناعية تتناسب وتوافر المواد الأولية، وتساير حاجتنا إليها، وتربح من وجهة اقتصادية. ويجب أن تتجه سياستنا أيضاً في تصنيع البلاد إلى أن تكون الصناعة إما حكومية وإما مختلطة من حكومية وأهلية، أو أهلية صرفة، ولكنها مع هذا يجب أن تكون تحت هيمنة الحكومة ومراقبتها. فمن الصناعات الرئيسية، والمشاريع الجوهرية المتعلقة بخدمة المجموع ومصلحتهم ما لا يمكن أن تؤدى وظيفته الاجتماعية على الوجه الأتم، إلا إذا كان حكومياً كالمشاريع الاحتكارية ومشاريع وسائط النقل والمشاريع التي تتعلق بحياة الناس كاللباس والسكن وما أشبه ذلك. والمهم في المشاريع الحكومية أن لا تستهدف من وراء الانتاج الربح وحسب، بل من الضروري أن تكون معرفة حاجة الناس، ومحاولة سدها، والقيام بها هي الهدف الأساسي من وراء كل ذلك.

ولا نريد أن نتبسط في البحث عن أسس نهضتنا الزراعية والصناعية، فإن ذلك ليس غرضنا الرئيسي من وراء هذا بل غرضنا هو أن نبين أهمية مبدأ الاقتصاد المنظم في الحياة الاقتصادية الحديثة وحاجة أمتنا إلى ضرورة الأخذ به لتحقيق نهضة سوية سريعة خالية من العيوب التي تولدها ـ كما هي العادة ـ سياسة إلقاء الحبل على الغارب، تلك السياسة التي أصبحت تعود إلى عصر قضى ومضى.

